نشرة صندوق النقد الدولي

برنامج عمل الصندوق

برنامج عمل الصندوق يركز على إرساء اقتصاد عالمي أكثر ديناميكية وتوليدا لفرص العمل

١٩ يونيو ٢٠١٤

عامل بناء في باريس: سينظر الصندوق خلال الشهور القادمة في كيفية تفاعل سياسة المالية العامة مع النمو طويل الأجل وتوظيف العمالة (الصورة: Mal (Langsdon/Reuters/Newscom

- إيقاف الدعم النقدي الاستثنائي هو واحد من مجالات التركيز الرئيسية
- الصندوق سيبحث دور الإصلاحات الهيكلية في تشجيع الوظائف والنمو
- التعاون بشأن السياسات عامل رئيسي في تعزيز النمو والحد من التداعيات السلبية

يركز جدول أعمال الصندوق للفترة القادمة على تحويل التعافي المحدود والهش وغير المتوازن إلى نمو أسرع وأكثر توازنا وقابلية للاستمرار.

تركزت مناقشة برنامج عمل الصندوق التي يجريها المجلس التنفيذي مرتين سنويا حول تحويل التوجهات الموضحة في جدول أعمال السياسات العالمية وبيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (لجنة الصندوق المعنية بتسيير السياسات) في إبريل الماضي إلى خطة محددة للاثني عشر شهرا القادمة.

ويسلط برنامج العمل الجديد الضوء على الحاجة إلى إدارة عملية العودة إلى السياسة النقدية الطبيعية، ودور الاستثمار في النمو، والتركيز على الإصلاحات الهيكلية لدعم الوظائف والنمو والحد من مواطن الضعف، والخطوات الكفيلة بتيسير استعادة التوازن الخارجي.

وفي المقابلة التالية، يناقش السيد سيدارث تيواري، مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بالصندوق، أولويات المؤسسة في الشهور القادمة.

نشرة الصندوق الإلكترونية: إدارة عملية إيقاف الدعم النقدي الاستثنائي كانت موضع تركيز كبير في الشهور القليلة الماضية. كيف سيتقدم الصندوق في عمله المعني بهذه المسألة؟

السيد تيواري: القضايا المتعلقة بإيقاف الدعم النقدي الاستثنائي ستظل في مركز متقدم على جدول أعمال الصندوق. وينطوي ذلك على عدة تحديات تواجه البلدان الأعضاء على مستوى السياسات. فبالنسبة للاقتصادات المتقدمة التي اعتمدت سياسة نقدية غير تقليدية، يتعلق الأمر بتوقيت إيقاف الدفعة التنشيطية الاستثنائية بشكل سلس وكيفية القيام بهذه

المهمة، مع مراعاة الأصداء (التداعيات) الممكنة على بقية أنحاء العالم والعواقب الممكنة على الاقتصادات المتقدمة ذاتها، وهو ما نسميه التداعيات المرتدة.

وبالنسبة للبلدان الصاعدة والنامية، يتعلق الأمر بكيفية الاستجابة إذا ما أصبحت التدفقات الرأسمالية والعملات أكثر تقلبا أثناء هذه العملية. وينبغي أن تعلم هذه البلدان إلى أي حد يمكنها موازنة سياسة سعر الصرف والسياسات الأخرى بغية التعامل مع التداعيات المترتبة عليها وأن تطرح أسئلة سنحاول الرد عليها حول كيفية تعزيز صلابتها من خلال التعميق المالي.

وبالنظر إلى أبعد من تحديات المدى القريب، نعتزم النظر بمزيد من العمق في كيفية إدارة السياسة النقدية بمجرد أن تعود الأوضاع المالية إلى طبيعتها.

نشرة الصندوق الإلكترونية: إحدى الأولويات بالنسبة لكثير من البلدان إعطاء دفعة للضبط المالي مع الحفاظ على النمو. فما هي المساعدة التي يقدمها الصندوق لهذه الجهود؟

السيد تيواري: هذه قضية مهمة لكثير من الاقتصادات المتقدمة التي تواجه بطالة مرتفعة ونموا منخفضا ومستويات دين مرتفعة – وكذلك االاقتصادات الصاعدة والأسواق الواعدة التي تواجه تباطؤا في معدلات النمو، وتراجعا في حيز الحركة أمام السياسات، وزيادة في تقلب الأسواق. وسوف يجري خبراء الصندوق عملا تحليليا لتقييم كيفية التفاعل بين سياسة المالية العامة والنمو طويل الأجل وتوظيف العمالة.

وسنقوم أيضا باستكشاف السبل الممكنة لزيادة إنتاجية الاستثمار العام إزاء تراجع أرصدة رأس المال العام ومحدودية الحيز المالي المتاح للإنفاق على المشروعات الجديدة في كثير من المناطق. وبطبيعة الحال، سيساعد صندوق النقد الدولي أيضا على بناء القدرات في مجالات مثل إدارة المالية العامة والسياسة الضريبية، وهو على استعداد لتقديم الدعم المالي الملائم.

نشرة الصندوق الإلكترونية: تحث اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية البلدان على إجراء إصلاحات هيكلية في فترة التحول التي يمر بها الاقتصاد العالمي. فكيف يعالج برنامج العمل هذه المسألة – وكذلك الحاجة إلى جعل النمو أكثر شمولا وقابلية للاستمرار وتوليدا لفرص العمل؟

السيد تيواري: بالفعل، مع ضيق الحيز المتاح لتطبيق سياسات اقتصادية كلية داعمة في كثير من البلدان، تزداد الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية تكون بمثابة رافعة للسياسات. ويمكن أن تتخذ الإصلاحات الهيكلية أشكالا متعددة، كالإصلاحات في سياسات سوق العمل، وسياسات التعليم والصحة، على سبيل المثال لا الحصر. وبالطبع لا يمكننا تقديم المشورة والمساعدة في كل مجال. ولهذا سيتم من خلال *مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات* والتي يحل موعدها في عام ٢٠١٤ – ويتم استكمالها هذا الخريف – تقديم إرشادات بشأن الإصلاحات الهيكلية التي ينبغي أن يركز عليها الصندوق.

وفي نفس الوقت، يتضمن برنامج عملنا بالفعل عدة بنود تبحث دور الإصلاحات الهيكلية في جعل النمو أكثر شمولا وقابلية للاستمرار وتوليدا لفرص العمل. وسينظر العدد القادم من تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي* في أهمية البنية التحتية العامة لتعزيز النمو. وبالإضافة إلى ذلك، سنقوم بعمل يتعلق بدور التعميق المالي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لدعم النمو وتعزيز صلابة الاقتصاد.

وسيتم تصميم أعمال تحليلية أخرى بشأن الإصلاحات الهيكلية حسب احتياجات كل بلد – فالتمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبطالة الشباب هي الشواغل الأساسية لدى صناع السياسات في بلدان منطقة اليورو، بينما نجد أن التحول والتنويع هما القضيتان الشائعتان في البلدان منخفضة الدخل.

نشرة الصندوق الإلكترونية: كيف سيبني الصندوق على الجهود الجارية لتوثيق التعاون بشأن السياسات وزيادة ترابطها؟

السيد تيواري: العالم يزداد ترابطا – ونحن جميعا في قارب واحد، إذا جاز التعبير. ومع بلوغ النمو العالمي مستوى دون المتوسط وإصابة الأسواق بالتوتر من وقت إلى آخر، يصبح التعاون بيننا بالغ الأهمية لدعم النمو والحد من مخاطر السياسات. ولتوثيق هذا التعاون، سنواصل تحليل الاتساق متعدد الأطراف بين سياسات بلداننا الأعضاء وتأثير إجراءات السياسة التي يتخذها البلد الواحد على البلدان الأخرى، وهو ما يشمل إعداد *تقرير التداعيات والتقرير التجريبي عن القطاع الخارجي* المزمع صدورهما في يوليو القادم. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر العمل على توسيع نطاق منهجيتنا المعنية بتقييم القطاع الخارجي لتشمل مجموعة أوسع من البلدان وتقييم تجارب البلدان في استعادة التوازن العالمي.

وفي نفس الوقت، من المهم أن نفكر في كيفية تعميق فهمنا للمخاطر والتداعيات، وكيفية الاستفادة من هذا الفهم في تقديم المشورة بشأن السياسات تبعاً للتحديات التي تواجه البلدان اليوم – وهي تحقيق الصلابة اللازمة لمواجهة الصدمات والتوصل إلى نمو دائم. ولأن فعالية مشورتنا تعتمد اعتمادا متزايدا على كيفية عمل البلدان معا، فإن *مراجعة الرقابة المقررة كل ثلاث سنوات* والتي يحل موعدها في عام ٢٠١٤ حسبما ذكرنا آنفا تنظر أيضا في الدور الذي يؤديه الصندوق بشأن التعاون العالمي.

ونرغب أيضا في زيادة مشاورات المادة الرابعة العنقودية – أي المشاورات التي تُعنى بمجموعة من البلدان المتشابهة في التحديات التي تواجهها أو الخصائص التي تميزها أو التي تربطها علاقات اقتصادية مشتركة. وقد استكملنا مؤخرا إحدى المشاورات المعنية بالبلطيق، ومن المقرر إجراء مشاورات عنقودية جديدة خلال الاثني عشر شهرا القادمة بشأن اقتصادات آسيان ٥ والاقتصادات الأوروبية التي تمر بفترة كساد في سوق المساكن. والتجميع العنقودي للبلدان هو ابتكار حديث العهد – ويجعلنا جميعا ندرك أن ما يجمعنا أكثر مما يفرقنا، ويحمل رسالة مفادها أن التعاون ضرورة.

نشرة الصندوق الإلكترونية: ما المخطط بشأن البلدان منخفضة الدخل؟

السيد تيواري: لا تزال البلدان منخفضة الدخل تبدي صلابة مبهرة ونموا قويا. والتحدي الرئيسي أمام هذه البلدان في الفترة القادمة هو الحفاظ على معدلات نمو متسارعة، من خلال عدة أمور منها تعميق التجارة والاستثمار، بغية تحقيق مستويات

معيشية أعلى. وقد استكملنا مؤخرا مشروعات تحليلية حول أهمية التحول الهيكلي وتنويع الاقتصاد لدعم النمو، وحول كيفية إدارة الثروات الطبيعية – وتتمثل الخطوة التالية في وضع هذا العمل موضع التنفيذ لمساعدة صناع السياسات في بلداننا الأعضاء.

وسنقوم هذا الخريف بعملية حصر للآفاق المتوقعة ومواطن الضعف القائمة في البلدان منخفضة الدخل. وبالإضافة إلى القروض التي التزمنا بها تجاه البلدان الأعضاء، وهي التزامات عديدة حتى الآن، سيواصل الصندوق بناء القدرات على الأرض، من خلال مراكزنا الإقليمية المختصة بتقديم المساعدة الفنية على سبيل المثال، من أجل المساهمة في وضع أطر أقوى للسياسة النقدية، وتحسين الإحصاءات، وتقديم أنواع أخرى من المساعدة.

روابط ذات صلة:

طالع برنامج العمل

آخر توقعات لآفاق الاقتصاد العالمي

النمو في البلدان منخفضة الدخل

النمو في الأسواق الصاعدة

لاغارد تتحدث عن التمكين